رضا الصالح وزيراً للداخلية
عبد الحميد قلطقجي وزيراً للحربية
جلال زهدي وزيراً للعدل
سعيد الحسيني وزيراً للخارجية
فارس الخوري وزيراً للمالية
ساطع الحصري وزيراً للمعارف
يوسف الحكيم وزيراً للامور النافعة (الاشغال) .

كما عين يوسف العظمة رئيسا لاركان الجيش وعلاء الدروبي رئيسا لمجلس الشورى وقد قدمت الوزارة بيانها امام المؤتمر في ٢٧ اذار ١٩٢٠ استنادا الى قرار سابق يقضي بجعل الحكومة مسؤولة تجاه المجلس في كل مايتعلق باساس استقلال البلاد التام الى ان تتمكن الحكومة من جمع مجلسها النيابي وتشير الدكتورة خيرية قاسمية في كتابها « الحكومة العربية في دمشق » الى ان الحكومة اكدت في بيانها على المحافظة على الاستقلال ، والمساواة الشاملة امام القانون ، وحماية المصالح الاجنبية ، ونشر المعارف وتحسين الحالة الاقتصادية والمساعدة التي تأملها ، اذا دعت الضرورة ، من الحلفاء من اجل تطورها الاقتصادي . وانصرفت الوزارة بعد ذلك الى تنظيم فروع الادارة ووضع الخطط الاصلاحية والعمرانية وتحسين التعليم وتقوية الجيش .

بذل الملك فيصل جهوداً كبيرة من اجل الحصول على اعتراف الدول الكبرى بحكومته . ويبدو ، كما تقول الدكتورة قاسمية في كتابها آنف الذكر انه لم يوفق كثيراً في هذا المجال ، فالولايات المتحدة الاميركية لم تبد اكتراثا بأمر استقلال سوريا ، ولم تعترف بفيصل ملكاً . اما اللورد كرزن فقد بعث للملك فيصل برقية في ٩ اذار بأسم الحكومة البريطانية ضمنها احتجاجها على اعلان الاستقلال . اما فرنسا فقد رفضت الاعتراف بشرعية قرارات المؤتمر السوري باعلان الاستقلال ، واستمرت في اعتبار فيصل اميرا هاشميا يدير البلاد بصفته قائداً للجيوش الحليفة ودعته الى اوربا لبسط قضيته . لان مستقبل الاجزاء العربية لايزال بيد مؤتمر الصلح . وهكذا لم تحصل المملكة السورية الناشئة على الاعتراف باستقلالها من الحلفاء الا « بشرط ان تقبل بالانتداب » . الفرنسي على سوريا ولبنان والانتداب البريطاني على فلسطين وشرق الاردن .

عقدت الوزارة السورية اجتماعاً عاجلاً بعد اعلان الانتداب ، وقد واجه رئيس الوزراء رضا الركابي انتقاداً شديداً من اعضاء حكومته الذين اتهموه بالتهاون في اتخاذ

التدابير اللازمة لمواجهة الموقف . لذلك قدم استقالته وتشكلت وزارة جديدة برئاسة هاشم الاتاسي في ٣ أيار ١٩٢٠ والتي دخلها كل من يوسف العظمة وزيراً للحربية والدكتور عبدالرحمن الشهبندر وزيراً للخارجية وكانا يمثلان المعارضة الوطنية للعناصر المعتدلة التي ترغب بالتعاون مع بريطانيا وفرنسا . وقد اتخذت الوزارة الجديدة اجراءات رفعت من دعمها الشعبي .. ومن ذلك اضافتها بعض المواد الى قانون التجنيد الاجباري بهدف توسيع نطاق التجنيد . كما سنت قانونا لعقد قرض وطني بغية الحصول على الاموال الضرورية لضمان حاجات الدفاع . وفي الوقت نفسه ، ضاعفت المنظمات الوطنية المختلفة جهودها ونشاطها في اعداد الشعب للدفاع عن الوطن في حالة نشوب حرب مع فرنسا . كما ازداد نشاط حركة المقاومة المسلمة ضد المواقع العسكرية الفرنسية بين سوريا ولبنان الامر الذي جعل الجنرال غورو يسحب قواته من الجبهة التركية ويحشدها على الحدود الغربية لسوريا . وفي هذه الاثناء شجع الجنرال غورو الانفصاليين في مساعيهم الناشطة لمنع دمج لبنان في سوريا . وفي ١٤ تموز وجه الجنرال غورو انذاره الذي اشرنا اليه من قبل الى الملك فيصل . وعند فجر الرابع والعشرين من تموز بدأت معركة ميسلون ، وقبل منتصف النهار ذاته توقف الجيش العربي السوري عن كل مقاومة واستشهد على ساحة المعركة وزير الحربية القائد يوسف العظمة . وزحفت الجيوش الفرنسية باتجاه دمشق . وفي ٢٦ تموز استدعى الجنرال غوابة Goybet اعضاء الوزارة السورية الى اجتماع ، ليعلن امامهم ان الملك فيصل يتحمل مسؤولية ما سماه بالاضطرابات الاخيرة في سوريا ، لذلك لم يعد معها من الممكن استمراره في حكم البلاد . وقد حدد يوم ٢٤ تموز سنة ١٩٢٠ لمغادرة فيصل دمشق وقد غادر فيصل الاراضي السورية في طريقه الى حيفا ، وذلك بعد انقضاء اثنين وعشرين شهراً على دخوله دمشق دخول الظافر المنتصر في الاول من شهر تشرين الاول سنة ١٩١٨ .وهكذا سقطت دولة الملك فيصل السورية المستقلة كما يقول المؤرخ هارولد تمبرلي Temperley في كتابه « تاريخ مؤتمر السلم في باريس » . لانها كانت تتعارض معارضة مباشرة مع مصالح فرنسا الاستعمارية . ويمكن ان نضيف الى ذلك عاملاً آخر يتعلق بالموقف البريطاني ، ذلك ان بريطانيا كانت تبحث عن وسيلة تعدل فيها اتفاقية سايكس – بيكو وخاصة في مجال ضم الموصل الغنية بالنفط الى مناطق نفوذها . لذلك قدم لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا في ١٣ أيلول ١٩١٩ مذكرة الى كليمنصو رئيس الوزارة الفرنسية ، عرفت « بمذكرة لويد جورج بشأن الاحتلال المؤقت لسوريا وفلسطين والعراق ريثما يبرم أمر الانتداب » وقد نصت هذه المذكرة على انسحاب القوات البريطانية عن سوريا اعتباراً من اول تشرين الثاني ١٩١٩ وان تستبدل بموجب ذلك حاميات سوريا في غربي خط سايكس – بيكو بقوات فرنسية وتستبدل حاميات

دمشق وحماه وحلب بقوات عربية على ان لايبقى للحكومة البريطانية بعد انسحاب قواتها اية مسؤولية في المناطق التي يتم اخلائها . وهكذا اطلقت بريطانيا يد فرنسا في سوريا مقابل موافقة فرنسا على ضم الموصل الى منطقة النفوذ البريطاني . وقد كتب احد المطلعين يقول : ان بريطانيا باعت سوريا بمنطقة الموصل الغنية بالنفط .

المملكة العراقية

اشرنا فيما سبق الى ان سلطات الانتداب البريطاني في العراق اضطرت الى تحقيق هدف ثورة ١٩٢٠ بترشيح فيصل ملكاً على العراق . وقد اسفر ت نتيجة التصويت عن موافقة الشعب العراقي على المناداة بفيصل ملكاً على العراق . وبعد اكمال اجراءات التتويج ، شرع الملك فيصل بممارسة اعماله ، وكان اول عمل قام به ، هو قبول استقالة الوزارة المؤقتة ـ رى التي شكلت في اعقاب ثورة العشرين برئاسة عبدالرحمن الكيلاني نقيب اشراف بغداد في ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٠ . وقد عهد الملك فيصل الى الوزارة ذاتها في يوم ٢٣ آب ١٩٢١ بالاستمرار في عملها ريثما يتم تكوين وزارة جديدة دائمة . وفي ١٢ أيلول ١٩٢١ صدرت الارادة الملكية باسناد منصب رئاسة الوزارة الجديدة الى السيد عبدالرحمن الكيلاني . وكان على الكيلاني ان يوفق بين وجهتي نظر الملك فيصل والمندوب السامي البريطاني السر برسي كوكس في اختيار زملاء له يشاركونه المسؤولية . وقد شكلت الوزارة الثانية من الاشخاص التالية اسماؤهم .

الحاج رمزي بك وزيراً للداخلية .
ساسون حسقيل وزيراً للمالية
ناجي السويدي وزيراً للعدل
جعفر العسكري وزيراً للدفاع
عزت باشا الكركوكي وزيراً للاشغال والمواصلات
عبداللطيف المندلي وزيراً للتجارة
عبدالكريم الجزائري وزيراً للمعارف
حنا خياط وزيراً للصحة
محمد علي فاضل وزيراً للاوقاف .

وقد اذاعت الوزارة منهاجها الذي اكد على ان « مملكة العراق الحديثة العهد بالحرية والاستقلال في حاجة ماسة الى استتباب الامن » وتوطيد دعائمه في جميع انحاء البلاد .